دور المستشرقين في تشويه السيرة النبوية، كُتَّاب المغازي الأولى ومؤلفوها - للمستشرق الألماني يوسف هوروفتس - أنموذجًا

د. محمد زهير عبد الله المحمد (باحث رئيس)(*) د. محمد عودة الحوري (باحث مشارك)(**)

(*) أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة طيبة—المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية.

(**) أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة طيبة-المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية.

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة أثر المستشرقين في تشويه السيرة النبوية، وذلك من خلال دراسة كتاب له قيمته عند الدارسين لعلوم السيرة النبوية في الشرق والغرب، وهو كتاب (المغازي الأولى ومؤلفوها) للمستشرق الألماني يوسف هوروفتس، وهو كتاب تضمن أسماء بعض مؤلفي السيرة الأوائل ومؤلفاتهم، حيث عرضت هذه الدراسة لمنهج المؤلف في كتابه، والأخطاء الواردة فيه، وتناولتها بالتحليل والنقد، وتوصلت إلى نتائج ، أهمها : نقض ما اشتُهر على ألسنة بعض الدارسين من اعتدال الاستشراق الألماني وموضوعيته، وأنه لا يختلف عن غيره في ذلك ، إذ اعتمد على المصادر ذاتها، مع غياب الموضوعية في كثير من المواضع.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

فإنّ الدراسات التي كتبها الباحثون حول سيرة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة جداً، تناولت مختلف المجالات والفروع المتعلقة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم من مبدئها إلى منتهاها، وتنوعت طرق الكتابة في تلك المجالات.

فمنها: ما تناول فقه السيرة من حيث تحليل النصوص وتدبرها، واستنباط الدروس والعبر، والدلالات والأحكام.

ومنها: ما تناول توثيق السيرة من حيث جمع نصوصها، وبيان ما صحّ منها وما لم يصحّ.

ومنها: ما تناول دراسة مصادر السيرة وتقويمها، إلى غير ذلك من مؤلفات ودراسات.

وتأتي هذه الدراسة حلقة في سلسلة تلك الدراسات، التي عُنيت بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم والدراسات حولها، حيث تمّ الوقوف على كتاب تناول موضوعاً هاماً عُنون له بـ«المغازي الأولى ومؤلفوها»، لمؤلفه: المستشرق الألماني «يوسف هوروفتس». وقد ترجم الكتاب حسين نصار، وهذا الكتاب تضمن فصولاً تصف نشأة التأليف في السيرة النبوية من خلال مؤلفيها الأوائل، حيث ذكر عدداً منهم، وترجم لهم، وبيَّن صلتهم بالتأليف في السيرة، وأقحم في كتابه روايات من كتب التاريخ، فيها من الطعن والاتهام لكتاب السيرة ما فيها، مما يشكك – وإن لم يصرح بذلك– بموضوعية هؤلاء المؤلفين وصدقهم، كما ذكر أموراً في كتابه لا تصح ، بل فيها من المعارضة لنصوص ثابتة، سواء ما يتعلق بروايات تاريخية أم أحكام فقهية إلى غير ذلك من مسائل.

فكان لا بدّ من تناول هذا الكتاب بالدراسة والنقد والتحليل، والله الموفق، وعليه التكلان.

أهمية البحث وأهدافه:

١ – التعريف بقيمة الكتاب العلمية في مجال السيرة النبوية وعلومها.

٢ – بيان أهم معالم منهج المؤلف في كتابه.

٣ – يمثل كتاب المغازي الأولى لهوروفتس أنموذجاً للدراسات الاستشراقية الألمانية، وبالتالي فإنَّ دراسته تعطي صورة تعكس طبيعة الاستشراق الألماني من حيث الإنصاف والموضوعية .

٤ – كشف الأخطاء العلمية والمنهجية الواردة في الكتاب، ونقدها وتصحيحها.

٥ – تُسهمُ هذه الدراسة في إضافة علمية جديدة فيما يتعلق بالدراسات الاستشراقية في حقل السيرة النبوية.

مشكلة البحث:

اشتُهر عن الاستشراق الألماني بأنَّه استشراق معتدل ومنصف، بخلاف غيره من أنواع الاستشراق الأخرى: كالفرنسي، والبريطاني، والايطالي، الذي ترافقت مع الاستعمار بخلاف الألماني، وقد دافع الدكتور لطفي السيد، عن الاستشراق الألماني، وهو الخبير به، والمتقن للغة الالمانية، والحائز على درجة الدكتوراه من جامعة «توبنغن» الألمانية، وظهر ذلك واضحا وجلياً من خلال كتابه: (المستشرقون الألمان، النشوء والتأثير والمصائر)، حيث نفى عنه الجهود التبشيرية، وأبرز دوره في نشر النصوص العربية التي تعد من مصادر الدراسات العربية والاسلامية، ولم يوافق «ادوارد سعيد» المتخصص في الاسشراق على تسوية الاستشراق الالماني بغيره، وإغفاله لجهوده في نشر التراث العربي، وحياديته، كما وجدنا لطفي السيد يثني على جهود عبد الرحمن بدوي في التعريف بجهود الاستشراق الالماني من خلال موسوعاته ومن خلال ترجماته لكتبهم مثل: «منهج النقد التاريخي»، كما عرض لطفي السيد أهم جهودهم في التاليف في الدراسات العربية والاسلامية، مثل: كتابي بارت: «النبي محمد: حياته وتعاليمه، و«مدخل تاريخي نقدي للقرآن»، وكتاب نولدكه: «تاريخ القرآن» وغيرها، وخلاصة ما فهمناه من كتابات لطفي السيد في كتابه المذكور وغيره، أنَّ الاستشراق

الالماني معتدل أكثر من غيره في تناول الاسلام والدراسات العربية[1]، فكان لا بدّ من التأكد من حقيقة هذا الإطلاق فيما يتعلق بالاستشراق الألماني، من خلال أخذ أنموذج للدراسة، وتطبيق فرضية الاعتدال والإنصاف عليه.

حدود البحث:

سيُكتفى في هذه الدراسة بكتاب المغازي الأولى ومؤلفوها ليوسف هوروفتس، دون التعرض لغيره من مؤلفاته، أو مؤلفات غيره من المستشرقين الألمان.

المنهج:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي، ثم التحليلي، فالنقدي، من خلال تتبع كتاب هوروفتس، لاستخلاص أبرز معالم منهجه ، ومعالجته للنصوص ثم نقدها وتقويمها، وتقسيم ذلك على مطالب، وَفْقَ منهجٍ علميٍّ صحيحٍ، يتوافق مع أصول البحث العلميِّ المُتَعَارَف عليها.

خطة البحث:

اشتملت هذه الدراسة على أربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب ومصنفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلِّف في التشكيك في رواة السيرة.

المبحث الثالث: أخطاء علمية وتاريخية.

المبحث الرابع: أخطاء في المنهج.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

---

(١) لطفي السيِّد، المستشرقون الألمان، النشوء والتأثير والمصائر، ٧-٨٣ والكتاب كله يقع في (٩٦) صفحة يدور حول الدفاع عن الاستشراق الالماني.

المبحث الأول

التعريف بالكتاب ومصنفه[1]

المطلب الأول

التعريف بالمؤلف

هو يوسف هوروفتس (Joseph Horovitz)، مستشرق ألماني يهودي[2]، عمل مدرسا للّغات السامية في جامعة فرنكفورت، من ١٩١٤م حتى وفاته ١٩٣١م. وهو الذي أنشأ قسم الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، وكان مديراً له، وعضواً في مجلس إدارة الجامعة منذ إنشائها سنة ١٩٢٥م.

- حصل على درجة الدكتوراه في ١٨٩٨م، وكانت رسالته عن كتاب المغازي للواقدي. ولذلك سنجده يتحدث عن الواقدي في كتابه «المغازي الأولى ومؤلفوها».
- وتركزت أغلب أعماله حول الدراسات القرآنية والسيرة النبوية والتاريخ، وهو الذي اقترح على قسم الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية تحقيق أنساب الأشراف للبلاذري، فحققوا بعضه ولم يتمّوه.
- ومن أعماله الأكاديمية:

١ – قيامه بتحقيق جزأين من طبقات ابن سعد، يتعلقان بمغازي الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢ – مباحث قرآنية.

٣ – هاشميات الكميت بن زيد الأسدي .

٤ – أسماء الأعلام اليهودية ومشتقاتها في القرآن.

---

(١) عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين ، ص ٦٢١ –

(٢) الدارس للاستشراق يجد كثيرا من المستشرقين من اليهود، لكنهم قدموا أنفسهم بجنسيات مختلفة متخفين، ليتسنى لهم نشر أفكارهم والطعن في ثقافة غيرهم. وانظر للاستزادة – غير – مأمور كتاب: الاستشراق اليهودي، أسبابه، وأهدافه، وطرق مواجهته لمؤلفه :عبد المنعم صبحي أبو شعيشع.

٥ – الجنة في القرآن.

٦ – المغازي الأولى ومؤلفوها.

وهذا الكتاب الأخير على الرغم من شهرته بين الباحثين وأهميته في مجال السيرة إلا أنَّ بدوي لم يذكره في موسوعته عن المستشرقين مع بقية مؤلفات هوروفتس.

المطلب الثاني

التعريف بالكتاب

عنوان الكتاب كما يظهر على غلافه : «المغازي الأولى ومؤلفوها»، وترجم الكتاب حسين نصار، والذي قدم للكتاب وبين أنّه عثر عليه في أثناء كتابته لرسالة الماجستير عن «نشأة الكتابة في الأدب العربي»، فوجد أنّ الكتب التي تتحدث عن نشأة التاريخ عند العرب تستعيرُ كثيراً من كتاب هوروفتس، وبين نصار أنّ الكتاب أصله مقالات كتبها هوروفتس في مجلة الثقافة الإسلامية التي تصدر في حيدر أباد بالهند باللغة الانجليزية، في أعداد عامي ١٩٢٧م و١٩٢٨م. ويقع الكتاب في أربعة فصول تندرج تحتها عناوين تمثل أسماء مصنفي السير والمغازي الأوائل .

ويقع الكتاب في ١٣٢ صفحة، إضافة إلى ضمائم جمعها المترجم تتضمن أمثلة تبين أساليب أصحاب المغازي في تواليفهم، وألحقها بفهرس المراجع والمؤلفات المذكورة في الكتاب وفهرس للأسماء، لكنّه لم يذكر فِهرساً للمحتوى مع أهميته. فوصل حجم الكتاب إلى (١٩٠) صفحة من القطع المتوسط. والمؤلف اتبع فيها منهجاً واحداً: وهو ذكر أسماء مؤلفي السيرة، ثم ذكر النصوص التي تشير – في نظره– إلى كونه ألف في السيرة، مع ترجمة مختصرة لكلِّ مؤلف . وذكر المترجم أنّ اسم الكتاب باللغة الانجليزية: « Early biographies of the prophet and their authors»

المبحث الثاني

منهجه في التشكيك في رواة السيرة

المطلب الأول

موقفه من بعض الصحابة ورواياتهم

ذكر المؤلف أنَّ مادة أحاديث عدد من الصحابة المدونة في الصحائف والكتب مشكوك في صحتها وقيمتها، وكان دليله على ذلك ما توصل إليه «جولد تسيهر» من جمعه قدراً من تلك الأحاديث، في كتابه دراسات إسلامية حيث كان ادعى أنها غير صحيحة[١].

وإذا كنا نرفض هذه الجملة منه ومن «جولد تسيهر» جملة وتفصيلاً، فإنَّنا نتعجب من أستاذ جامعي كيف يقلد «جولد تسيهر» في هذه القضية الخطيرة التي تمس عقائد المسلمين وشريعتهم، دون أن يكلف نفسه بذكر دليل واحد! ولا ندري هل يقبل أن نستعمل هذا المنهج في البحث في نقد العلوم المادية ؟ فكيف إذا كان النقد موجهاً إلى مصدر هامٍّ للتشريع وهي السنة التي نقلها الصحابة!

على أن ما ذكره «تسيهر» تكفل بالرد عليه الدكتور مصطفى السباعي في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي[٢]، كما توالت الردود عليه من قبل باحثين آخرين نحن بغنى عن تكرارها هنا. والذي يريد أن يتوصل إليه هوروفتس هو ما ذكره قبل التشكيك في صحف الصحابة، أن تدوين السنة والسيرة بدأ في عصر التابعين، ولذا قال: «وقد شرع الناس في الجيل التالي للصحابة :جيل التابعين يجمعون روايات أقوال النبي وأفعاله التي كانت شائعة في عصرهم»[٣].

ولن نسرد هنا أدلة إثبات صحة تلك الصحف وَفق منهجٍ علميٍّ، فإنَّ الإثبات

---

(١) هوروفتس،المغازي الأولى، ص ٢.
(٢) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٢٢٢.
(٣) هوروفتس،المغازي الأولى، ص ٢.

حاصل بأدلة كثيرة، كفانا غيرنا ممن جمع تلك الصحف الحديثيَّة التوصل إليها ، لكن ينبغي سؤال هوروفتس هنا: ما دمت تشكك تبعا لأستاذك «جولد تسيهر» في صحف الصحابة بأدلة واهية، فإنّه يحق لنا أن نطالبك ونسألك الدليل على صحة مدونات وروايات السيرة التي نسبتها إلى أصحابها في كتابك، مع أنَّك اعتمدت أحيانا على نص واحد فقط لإثبات ذلك، وقد يكون ضعيفاً كما سيأتي.

وهناك أمر آخر هو أنّ جملةً من مادة السيرة التي دونها أصحاب المغازي والسير، كانت قد كتبت في عصر الصحابة ، وفي حياة النبي صلى الله عليه وسلم، لكن لم يتميز ذلك، وإنما كان ضمنياً مع جملة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقد صحت أحاديث كثيرة في مغازيه صلى الله عليه وسلم رواها عدد من الصحابة تجدها في كتب السنة، ومنها صحيح البخاري الذي جعل أحد كتب جامعه، كتاب المغازي[1].

ومما تعرّض له ذلك المستشرق فيما يخص الصحابة: ما قاله من أنَّ عبد الله بن سلام ذكر أنَّ وهب بن منبّه من أهل الكتاب الذين أسلموا كما نقل ابن النديم عنه، ثم ذكر أنَّه لا يمكن له أن يثق بقول عبد الله بن سلام هذا[2].

وبالرجوع إلى ابن النديم نجد هوروفتس قد حرّف النص، ثم بنى على تحريفه ليطعن تعريضاً بعبد الله بن سلام رضي الله عنه، وطَعْنُه في شخص عبد الله بن سلام غير مقبول، فعبد الله بن سلام كان من أحبار اليهود الذين تركوا يهوديتهم ودخلوا في الإسلام، وكان إسلامه وقت هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ودخوله المدينة[3].

والنص عند ابن النديم هو: (الفنّ الثاني من المقالة الأولى: في أسماء كتب الشرائع المنزلة على مذهب المسلمين ومذاهب أهلها.

قال محمد بن إسحاق: قرأت في كتابٍ وقع إليَّ، قديم النسخ، يشبه أن يكون من خزانة المأمون، ذكر ناقلُه فيه أسماءَ الصحف وعددها والكتب المنزلة ومبلغها، وأكثر

(١) الأعظمي: مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعروة بن الزبير ص ٢١ .
(٢) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٢٧.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق :الأرنؤوط، ج٢ ، ص٤١٤ .

الحشوية والعوام يصدقون به ويعتقدونه، فذكرت منه ما تعلق بكتابي هذا، وهذه حكاية ما يحتاج إليه منه على لفظ الكتاب، قال أحمد بن عبد الله بن سلام مولى أمير المؤمنين هارون -أحسبه الرشيد : ترجمت هذا الكتاب من كتاب الحنفاء- وهم الصابيون الإبراهيمية الذين آمنوا بإبراهيم عليه السلام، وحملوا عنه الصحف التي أنزلها الله عليه - وهو كتاب فيه طول إلا أني اختصرت منه ما لا بد منه؛ ليعرف به سبب ما ذكرت من اختلافهم وتفرقهم ، وأدخلت فيه ما يحتاج إليه من الحجة في ذلك، من القرآن والآثار التي جاءت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه ، وعن من أسلم من أهل الكتاب ، منهم: عبد الله بن سلام ، ويامين بن يامين، ووهب بن منبه، وكعب الأحبار، وابن التيهان، وبَحِيْرا الراهب)[1].

فظهر من نص ابن النديم أنّ القول: بأنّ وهب بن منبه من أهل الكتاب الذين اسلموا ليس لعبد الله بن سلام، إنما هو لأحمد بن عبد الله بن سلام، وهو شخصٌ لم نقف له على ترجمة، حتى إنه لما نسبه ابن إسحاق إلى أمير المؤمنين قال:» أحسبه الرشيد»، فهو رجل مجهول ليس له ذكر إلا في هذا النص.

والسبب الذي دفع «هوروفتس» إلى التشكيك بقول من قال: إنّ وهب بن منبه كان من أهل الكتاب ثم أسلم، هو أنَّ الواقدي ذكر أنَّ سنة إسلامه سنة عشرة، وهذا كما قال هوروفتس خطأ واضح، لأنَّه ولد سنة ٣٤هـ، لكنّ قول أحمد بن عبد الله بن سلام ليس فيه إشارة إلى تاريخ إسلامه، بل ذكر غيره من مسلمة أهل الكتاب، وكأنّ هوروفتس يثقل عليه أن يسمع أن كتابياً ترك دينه ليدخل في الإسلام، وعلى كل حال فالأكثر احتمالاً: أنّه ولد مسلما، لكن قيل عن والده: إنَّه خرج أيام كسرى ثم أسلم على يدي النبي صلى الله عليه وسلم فحسن إسلامه[2].

(١) ابن النديم ، الفهرست (ص: ٣٧).
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨ ،ص ١١٤.

المطلب الثاني

تشويه صورة مصنفي المغازي والسير واتهام بعضهم في عدالته ومروءته

كانت طريقة المؤلف في عرض تراجم مؤلفي السيرة الأوائل غير موضوعية؛ إذ خلط فيها السقيم بالصحيح، معتمداً في ذلك على بعض المصادر غير الأصيلة التي خلطت الغثّ بالسَّمين، ومنها كتاب الأغاني للأصفهاني.

أولا: وصف أبان بن عثمان بعبارات غير لائقة:

فبينما كان يترجم لأبان وتأليفه في السيرة، وجدناه ذكر أنّ أبان بن عثمان يوصف بأنّه رجل يميل للدعابة والفكاهة، وأنّ كتاب الأغاني أورد مثالاً لهذا الميل على –حدِّ تعبيره–، مما دفع المترجم نصّار إلى أن يرجع إلى كتاب الأغاني ويورد المثال الذي عناه، وهي قصة طويلة عن فكاهته جاء في أولها: «ابن هرمة عن أبيه قال: كان أبان بن عثمان من أهزل الناس وأعبثهم وبلغ من عبثه ...الخ»[1].

ويرد على هذه الحكاية بما يأتي:

أ – أنَّها مروية من طريق ابن زبالة ، وهو : محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني. قال أبو داود: كذاب. وقال يحيى بن معين : ليس بثقة. وقال النسائي والأزدي: متروك. وقال أبو حاتم: واهي الحديث. وقال الدارقطني وغيره: منكر الحديث[2].

ب – إن الذين ترجموا لأبان بن عثمان لم يذكروا أي أمر يتعلق بعبث ولهو ، بل ذكروه بعبارات المدح والثناء، وإن كان فيه دعابة فهذا لا يقدح فيه، ولا يجوز أن نصفه بأنّه من أهزل الناس وأعبثهم، والعتب كل العتب على المترجم الذي نقل الحكاية

---

(١) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٩ .

(٢) الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج٣ ص ٥١٤ .

دون أن يعلّق عليها مع أنّه علّق على غيرها.

ج – كان على المؤلف أن ينقل عبارات المدح التي قيلت فيه بدل عبارات الانتقاد والذم، ومنها ما قاله الذهبي: «الإمام، الفقيه، الأمير،أبو سعد، ابن أمير المؤمنين، أبي عمرو الأموي المدني».ثم نقل الذهبي قول ابن سعد فيه: «ثقة»[1]. فالتفتيش عن عبارات الذم أو النقص حتى لو كانت ضعيفة مع التغاضي عن عبارات المدح والثناء منهج ناقص معكوس غير أمين ولا موضوعيّ.

ثانيا: التشكيك في أسرة وهب بن منبه وتلاميذه:

نجد «هوروفتس» لما انتهى من ترجمة أبان راح يشكك في أسرة وهب بن منبه وتلاميذه، فذكر أنَّ روايات وهب «قد نمت وكثرت بما زاد فيها تلاميذه، الذين كان من بينهم: بعض أفراد أسرته، وجدير منهم بالذكر: حفيده عبد المنعم، لحفظه المادة التي جمعها وهب[2].

ونحن نسلّم بأنّ عدداً من تلاميذ وهب وُصِفُوا بالضّعف، مثل أبي الياس إدريس بن سنان حفيد وهب، وعثمان بن عمرو بن ساج، ولكن لا ينبغي أن نفهم من ذلك، التأثير على نزاهة وهب أو التشكيك في باقي رواياته، أو التشكيك في تلاميذه كلهم .

فقد روى عنه عدد من الثقات مثل: ابن إسحاق وغيره[3] وكون العالم يروي عنه الثقة وغير الثقة، فهذا مما لا يقدح فيه . وأما عبد المنعم الذي أشار إليه فقد ذكر صاحب رسالة وهب بن منبه أنَّه روى عن وهب حديثاً في خلق آدم، وحديثاً في موت زوجة إبراهيم سارة، وحديثاً في إبراهيم وذبحه ابنه إسحاق، وحديثاً في سبب تسمية عدن بهذا الاسم، وهذه الروايات عثر عليها بعضُ الباحثين في كتب الحديث: كالمستدرك، وكتب الأدب ، ولكن من أين جاء هوروفتس بأنَّ عبدالمنعم وضع حديثاً كثيراً نمت معه

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧ ،ص ٣٩٧.

(٢) هوروفتس،المغازي الأولى، ص ٣١ .

(٣) عمار زقزوق،وهب بن منبه (١١٤هـ) ودوره في الكتابة التاريخية.رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا،قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية،نابلس،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص٣٦ فما بعدها.

رواية وهب!

إنَّ هذا من ابن حبان حيث قال : «عبد الْمُنعم بن إِدْرِيس بن سِنَان بن كُلَيْب ابن بنت وهب بن مُنَبّه ، يروي عَن أَبيه عَن وهب ، روى عَنهُ الْعِرَاقِيُّونَ ، يضع الحَدِيث على أَبِيه وعَلى غَيره من الثِّقَات، لَا يحل الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنهُ «فعبارة ابن حبان ليس فيها حجم المروي، فضلا عن التوثيق الذي فيها، وهو قوله: «وعَلى غَيره من الثِّقَات».[1]

ثالثا: اتهام ابن إسحاق في أخلاقه:

أما ابن إسحاق –الرجل الأول في السيرة– فلم يسلم من الهمز، فنقل «هوروفتس» خبراً عن الواقدي أنه قال : «كان محمد بن إسحاق يجلس قريباً من النساء في مؤخّر المسجد يسامر[2] النساء، فرفع إلى هشام وهو أمير المدينة، وكانت له شعرة حسنة، فرقّق رأسه وضربه أسواطا، ونهاه عن الجلوس هنالك»[3].

والعبارة المنقولة عن الواقدي ذكرها ابنُ أبي خيثمة في تاريخه، قال: «حَدَّثَنا مُصْعَب ابْنُ عَبْد اللَّه، قَالَ: حدثني الْوَاقِدِيّ، قَالَ: كان مُحَمَّد بن إسحاق يجلس قريبا من النساء في مُؤَخِّرَةِ المسجد، فحُكِيَ عنه أنه كان يشاير النساء، فرُفِعَ إِلَى هشام وهو أمير الْمَدِيْنَة وكانت له شعرة حَسَنة فزفن رأسه، وضربه أسواطاً، ونهاه عن الجلوس هناك، وكان حَسَن الوجه» [4].

وبالمقارنة بين النقلين نجد أنَّ هورفتس حرّف في نقله مرتين ، الأولى: العبارة منقولة بصيغة الجزم فيما يتعلق بجلوس ابن إسحاق قريباً من النساء في مؤخّر المسجد، وبصيغة التمريض فيما يدعى أنه كان يشاير النساء ...الخ ، والبون بينهما شاسع، بينما نجد هوروفتس ساق العبارتين بصيغة الجزم مساقاً واحداً.

---

(١) ابن حبان، المجروحين ج٢ص١٥٧.
(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة،ج١ ، ص٣٩٢.
(٣) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٧٦ .
(٤) ابن أبي خيثمة ، التاريخ الكبير ج٢ص٣٢٨.

والثانية : أنّ المنسوب إلى ابن إسحاق هو مشايرة النساء بمعنى : اشْتَهَرهن ببصره[1]، وحرفها هوروفتس إلى المسامرة، وهي حديث الليل خاصة[2]، ولا يخفى ما بينهما من فرق شاسع . ويضاف إلى هذا أنّ النقل من طريق الواقدي وهو متروك، بل قال بعض النقاد : كذاب[3].

والحاصل أنّ من ترجم لابن إسحاق – غير ابن أبي خيثمة – لم يذكروا هذا الطعن فيه، ولو ثبت ذلك عنه لنقلوه، وبخاصة أنّ هناك طعناً فيه من جهة أخرى تتعلق بتحديثه عن فاطمة بنت المنذر زوج هشام بن عروة، ونفي هشام ذلك واتهامه له بالكذب[4]. وقد دافع عنه المحدثون الذين ترجموا له فيما يتعلق بهذه المسألة، وذكروا أجوبه عن هذا الرمي والطعن، ولو ثبت رميه بمسامرة النساء لما سكتوا عنه، ولأثّر ذلك عندهم على مكانته وعدالته عندهم.

وقد استقصى الذهبي وابن سيد الناس الأمور التي أخذت عليه، لكن ما نقله ابن أبي خيثمة ليس منها، بل ذكر الذهبي أنه جلد على قوله بالقدر[5]. وأكثر ما طعن فيه كان بسبب البدع التي رمي بها.

ونقل الذهبي عن ابن المديني قال:»سمعت سفيان ، وسئل عن ابن إسحاق : لِمَ لمْ يروِ أهل المدينة عنه ؟ فقال : جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة ، وما يتهمه أحد من أهل المدينة ، ولا يقول فيه شيئاً. فقلت له : كان ابن إسحاق يجالس فاطمة بنت المنذر ؟ فقال : أخبرني أنها حدثته ، وأنه دخل عليها . قال محمد بن الذهبي : هو صادق في ذلك بلا ريب[6] .

وأما عن عدم رواية أهل المدينة عنه فلعل ذلك بسبب قول مالك فيه، وأيضا بسبب

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة شور، ج٤، ص٤٣٤.
(٢) الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة سمر، ج١٢، ص٧٣.
(٣) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ج٩ ص ٣٦٤ .
(٤) عيون الأثر، ج١، ص ٦٠.
(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص ٥٥.
(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٤٩.

البدع التي اتهم بها.ولذا ترك المدينة في وقت مبكر، كما قال ابن سعد فيما نقل عنه الذهبي: «كَانَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ مَغَازِيَ رَسُوْلِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَخَرَجَ مِنَ المَدِيْنَةِ قَدِيْماً، فَلَمْ يَرو عَنْهُ أَحَدٌ مِنْهُم، غَيْرُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مَعَ العَبَّاسِ بنِ مُحَمَّدٍ بِالجَزِيْرَةِ، وَأَتَى أَبَا جَعْفَرٍ بِالحِيْرَةِ، فَكَتَبَ لَهُ المَغَازِي، فَسَمِعَ مِنْهُ أَهْلُ الكُوْفَةِ بِذَلِكَ السَّبَبِ، وَسَمِعَ مِنْهُ أَهْلُ الرَّيِّ، فَرُوَاتُهُ مِنْ هَؤُلاَءِ البُلْدَانِ أَكْثَرُ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مِنْ أَهْلِ المَدِيْنَةِ»[1].

ونقل الذهبي عن ابْنُ المَدِيْنِيِّ: قَالَ سُفْيَانُ:رَأَيتُ ابْنَ إِسْحَاقَ فِي مَسْجِدِ الخَيْفِ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ يَرَانِي مَعَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: أَنَا أَرْصُدُ ابْنَ خُصَيْفَةَ، أَبْغِي أَنْ أَسْأَلَهُ عَمَّا حَدَّثَنِي عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: اتَّهَمُوْهُ بِالقَدَرِ»[2]. وأسند الذهبي إلى مالك أنه قال: «دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ، يَقُوْلُ هَكَذَا؟! نَحْنُ نَفَيْنَاهُ مِنَ المَدِيْنَةِ»[3].

المطلب الثالث

وصفهم بالمجاملة والمحاباة في كتابة السيرة للحكام، وتأثر مضمون كتاباتهم بالميول الشخصية لهم

بيّن هوروفتس في أول كتابه بأنَّ مادة كتب السيرة تختلف من كاتب لآخر ، وعزا ذلك لأسباب هي :»اختلاف أشخاص المؤلفين وميولهم من ناحية، ومقياس النقد الذي يصطنعونه للتحقق من صحة الروايات من ناحية أخرى»[4].

وبالتالي مهّد هذا المستشرق لما سيقوله في أثناء كتابه عند معالجته لتراجم المؤلفين، من أنّ لهم ميولاً شخصية أثَّرت على اختيارهم لمادتهم، وحتى يتضح ما قاله نبين ذلك فيما يأتي:

---

(١) سير أعلام النبلاء،ج ١٣، ص٥٩ .
(٢) سير أعلام النبلاء،ج ١٣، ص٦٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء،ج ١٣، ص٦٢.
(٤) هوروفتس،المغازي الأولى، ص ١ .

الفرع الأول

غمز غير مباشر بالزهري

أ- وصف الإمامَ الزهريِّ بأنّه لا يقول شيئاً عن عمل جدٍّ أبيه عبد الله بن شهاب في الصفحات التي يتكلم فيها عن هجوم المتآمرين على النبيِّ صلى الله عليه وسلم، حيث كان جدُّ أبيه اشترك في بدرٍ مع المشركين ، وحاول قتل النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد، وأنّه نجح فعلا في جرحه[١].

أما عن اشتراك جدّ أبيه في الغزوتين وشجّه لوجه النبي صلى الله عليه وسلم، فقد اختلفت الأخبار فقيل: الذي شجّ وجهَه هو عتبةُ بن أبي وقاص، وقيل: عبد الله بن قمئة .قال الواقدي في المغازي: «والثابت عندنا أن الذي رمى في وجه النبي صلى الله عليه وسلم: عبدُ الله بن قمئة، والذي رمى شفته وأصاب رباعيته: عتبة بن أبي وقاص»[٢].

وعلى كل حال فقد ذكر ابنُ هشام اشتراك جدّ الزهري في ذلك فقال: «وذكر ربيح ابن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، أنّ عتبة بن أبي وقاص رمى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يومئذ، فكسر رباعيته اليمنى السفلى، وجرح شفته السفلى، وأنَّ عبد الله بن شهاب الزهري شجَّه في جبهته، وأنَّ ابن قمئة جرح وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، ووقع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حفرة من الحفر التي عمل أبو عامر؛ ليقع فيها المسلمون وهم لا يعلمون»[٣].

لكن الخبر مروي من طريق ربيح بن عبد الرَّحْمَن بن أبي سعيد الْخُدْرِيّ، عَن أَبِيه، عَن جده ، وربيح هذا قَالَ البخاري فيه : مُنكر الحَدِيث[٤].

---

(١) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٥٠ .
(٢) الواقدي، المغازي، ج١، ص٢٤٤.
(٣) ابن هشام،السيرة النبوية،ج٤،ص٢٨.
(٤) انظر الذهبي ، المغني في الضعفاء (١/ ٢٢٦).

ومع ضعف ما نقله ابن هشام ، فليس هذا مما يُفتَخَرُ به، وليس هو بالحدث الهام، وبخاصة أنَّ جده هذا أسلم. قال ابن حجر: «أما جده من قبل أمه فشهد أُحداً مع الكفار ، ويقال: هو الذي شجّ وجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم بعد ذلك، ومات بمكة، قاله أبو عمر تبعا للزبير بن بكار»[١].

ب- **اتهامه الزهري برواية الحديث لأغراض سياسية:** حيث نقل رواية مفادها أنَّ الزهري ذهب إلى دمشق ليبلغ الخليفة عبد الملك حديثاً يساعده في أغراضه السياسية، وذلك حين أراد أن يصرف الناس إلى الحج تُجاه قبة الصخرة التي بناها بدلاً من الحج إلى البيت الحرام، حين لجأ إليه عبد الله الزبير عائذاً به. والحديث هو «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...»[٢]. فكان عبد الملك يجيب الذين يشكون من حظر الحج إلى مكة بهذا الحديث، وكانت الرواية التي اعتمد عليها هوروفتس من كتاب اليعقوبي المؤرخ الشيعي كما ذكر هو، وبين أنّه إن صحت الرواية فلا يمكن اتهام الزهري بالكذب واختلاق الحديث، وإنَّما يفهم من الرواية أنَّ الزهري وضع نفسه في خدمة عبد الملك ضد ابن الزبير، وكان استدل على صدق الزهري بأنّه لا يصعب على علماء دمشق التحقق من الحديث[٣].

وهذه الفرية التي نقلها هوروفتس عن اليعقوبي ولم يرتضها، لكنه استنتج منها ما نقلناه عنه نستطيع أن نناقشها كما يأتي:

١- ما نقله عن اليعقوبي الشيعي إنّما هو مزور على الخلفاء الأمويين قبل أن يكون مزوراً على الزهري، فالشيعة أرادوا إظهار الخلفاء الأمويين بأنهم لا دين عندهم، وأنهم أعداء لآل البيت الكرام، وهذا تجده في كتابات كثيرين منهم.

---

(١) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٤، ص ١٢٩.

(٢) والحديث في الصحيحين وغيرهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، من رواية الزهري، كما عند مسلم، الصحيح ، كتاب الحج ، باب : لاتشد الرحال إلا لثلاثة مساجد ، ج٢ ص١٠١٤ ح ١٣٩٧ وغيره، كما عند أحمد ، المسند ، ج٣٩ ص ٢٧٠ ط. الشيخ شعيب ، وكذلك هو مروي من غير طريق أبي هريرة، كما عند الترمذي من طريق أبي سعيد، سنن الترمذي ج ٢ص١٤٨ ت شاكر ، وقال : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» والكل بطرق صحيحة.

(٣) هوروفتس، المغازي الأولى، ص ٥١ .

فعبد الملك أجل وأرفع من أن يصل إلى ذلك المستوى الذي يصل إلى درجة الكفر، وقد وصفه العلماء بالورع والتقوى، حتى لقب بحمامة المسجد[١].

٢-إن هذه الفرية التي نقلها عن اليعقوبي يبدو أنّه نقلها عن جولد زيهر أستاذ المستشرقين في الطعن في السنة، فقد سبق إلى اتهام الأمويين بأنّهم جماعة دنيويين، وأيضا استغلالهم للزهري وغيره في وضع الحديث؛ ليثبت أركان دولتهم ويلبي رغباتهم.

وقد تولى الدكتور مصطفى السباعي-رحمه الله- الرد عليه بتفصيل في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. وهذا يدل على أنّ المستشرقين لا يرجعون إلى المصادر الأصيلة، ولا يتكلون على فهمهم أحيانا، بل جعلوا كتب جولد زيهر نبراساً لهم[٢].

٣- إنَّ عدم موافقة هوروفتس على كلام اليعقوبي الذي عكر صفحات كتابه بنقله عنه لا يعفيه من المسؤولية؛ لأنّه غمز بالزهري من جهة أخرى، فاتهمه بأنّه نبه عبد الملك إلى حديث : «لا تشد الرحال»، وأنّه يكون بذلك وضع نفسه في خدمة عبد الملك، فليس الزهري - إمام السنة - هو الذي يفعل ذلك، وسيرته شاهدة على تدينه وورعه وصلابته في الحق وزهده في الدنيا[٣]. كما أنَّ الزهري لم يكن يعرف عبد الملك أيام ابن الزبير ولا رآه، بل عرف عبد الملك بعد مقتل ابن الزبير بسنوات،فمن أين جاءهم ذلك؟[٤].

ومن جهة أخرى موافقته على نسبة بناء الصخرة إلى عبد الملك، وأغفل عشرات المصادر التاريخية التي تثبت أنّ الذي بناها هو الوليد بن عبد الملك.

ج-اتهامه الزهري بإجازة رواية أحاديث لأناس دون أن يراها: هكذا سلط الاتهام

---

(١) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،ص ١٩٧ .

(٢) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،ص٢١٧-٢١٩.

(٣) انظر ترجمة الزهري في سير أعلام النبلاء، ج٥ ، ص٣٢٦ . وانظر - غير مأمور - ما ذكره السباعي من ترجمة وافية عن الزهري ودفاعه عنه في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٢٠٦-٢١٦.

(٤) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،ص٢١٨.

على إمام السنة، كما اتهمه – أيضاً – بعدم الالتزام بقواعد المحدثين وأسسهم في الرواية، بحيث كان يجيز الكتاب للراوي دون أن يكلف نفسه بالنظر فيه؛ ليتأكد منه، مما جعل هوروفتس يغمز بأمانته في ذلك، وأنَّه سمح للكِتاب أن ينتقل إلى الأجيال القادمة دون تأكد. قال هوروفتس: «ومع ذلك فقد أبعد الزهري في هذا الاتجاه حتى عيب عليه، لسماحه بانتقال مجلد يحوي أحاديث مروية عنه، أعطي إليه ليجيزه، فسمح بانتقاله إلى الأجيال القادمة دون أن يلقي النظر فيه بادئ بدء، وتقول إحدى الروايات :إنَّ إبراهيم بن الوليد هو الذي حصل على هذه الإجازة، ولا يمكن أن تعني هذه الرواية إبراهيم الذي صار خليفة فيما بعد، كما بين جولد تسيهر كل التبيين. ومهما كان الأمر، فإنَّه كان من الممكن بهذه الطريقة إخراج أخبار لم يسمع بها الزهري أبداً، وإن كانت تحمل اسمه، ولكننا لا نقبل أنه وضع أحاديث ليؤيد دعاوى الأمويين»[1].

والرواية التي أشار إليها هوروفتس نقلها المحدثون، فعن مَعْمَرٌ أنه قال: «رَأَيْتُ رَجُلاً مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيْمُ بنُ الوَلِيْدِ، جَاءَ إِلَى الزُّهْرِيِّ بِكِتَابٍ عَرَضَه عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أُحَدِّثُ بِهِ عَنْكَ؟ قَالَ: إِيْ لَعَمْرِي، فَمَنْ يُحَدِّثُكُمُوْهُ غَيْرِي!»[2].

وهذا الذي قاله هوروفتس ليس من بنات أفكاره ولا أخواتها، وإنَّما هو من قول جولد تسيهركما صرح ، وهو تشكيك بالزهري وبالأحاديث التي نسبت إليه، كما صرّح هوروفتس بذلك في آخر الفقرة.

وقول جولد تسيهر نقله السباعي بنصه الذي يقول: «وهكذا استطاع الأموي أن يروي ما كتب في الصحيفة على أنّها مروية عن الزهري»[3].

ومع هذا كله فإنّ هوروفتس في آخر فقرته لم يرتض للزهري أن يتهم بالوضع مستخدماً منهج البناء والهدم ، وإن كان هذا أخفّ من قول جولد تسيهر، لكنّه لا

(١) هوروفتس، المغازي الأولى، ص٦٥ .
(٢) ابن أبي خيثمة ، التاريخ الكبير ،ج٢ ، ص ٢٥٢.
(٣) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٢٢٠.

يخفف كثيراً من موقفه المشكك في الزهري، فهو هَمَزَ وغَمَزَ فيه وبعدالته، ثم شَكّك في كلٍّ أحاديثه.

وأما عن تلك الرواية وتأويلها: فهو غير ما ادعاه «تسيهر» و«هوروفتس»، فهو يسمى عند المحدثين بعرض المناولة، وهو جائز عند كثير من المحدثين، كما ينضاف إليه ثقته بذلك الراوي، فلم ينقل عن الزهري غيره، وعلى كل حال كما يقول السباعي إنَّ إبراهيم هذا لم ترو له كتب السنة شيئاً، فأين ما أجازه الزهري به![1].

وهناك أمر يحتاج إلى أن ننبه عليه وهو أنّه على الرغم من تشكيك جولد تسيهر في كون إبراهيم هذا هو الخليفة، فإنَّ كتب التراجم ذكرت هذه الحكاية مسندة في ترجمة إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك الأموي الخليفة[2]، فلا أدري لم ينكر تسيهر ذلك؟!

الفرع الثاني

اتهاماته لابن هشام

أ – حذفه أخبار من السيرة مجاملة للعباسيين:

تحدث هوروفتس عن منهج ابن هشام في سيرته في أثناء حديثه عن ابن إسحاق وسيرته، وكان هوروفتس توقف في ذكره لأصحاب المغازي الأولى عند ابن إسحاق ولم يعرج على ابن هشام، لكنه في أثناء حديثه عن ابن إسحاق ذكر لنا طرفاً من منهجه، وما أحدثه من التغييرات في كتاب ابن إسحاق، مستفيداً ذلك مما ذكره ابن هشام عن منهجه، في أول كتابه حيث قال: « وأنا إن شاء الله مبتدئ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومن ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولده وأولادهم لأصلابهم، الأول فالأول من إسماعيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل على هذه الجهة للاختصار إلى حديث سيرة رسول الله صلى

(١) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٢٢١.
(٢) انظر مثلا : ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير ،ج٢ ،ص ٢٥٢. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٧ ص ٢٤٦.

الله عليه وسلم، وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء، وليس سبباً لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له، ولا شاهداً عليه؛ لما ذكرت من الاختصار، وأشعاراً ذكرها لم أر أحداً من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم يقر لنا البكائي بروايته، ومستقص إن شاء الله تعالى ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له والعلم به»[1].

ولكن «هوروفتس» ذكر أنَّه يستطيع أن يسترجع قدراً كبيراً مما حذف ابن هشام، وبين أنَّ ذلك يكون من خلال نصوص الطبري في تاريخه، ومثّل على ذلك بمثال فقال: «ولكن الطبري يفوق الجميع – هنا أيضاً – في تقديم ما يمكننا من ملء الثغرات، فهو مثلاً حفظ الخبر الخاص بأسر العباس في بدر، ذلك الخبر الذي تركه ابن هشام خوفاً من إساءته إلى»بعض الناس»،أي الأسرة الحاكمة»[2].

ومما يُعْجَبُ منه: أنّ «هوروفتس» كان قد دافع عن ابن إسحاق ضد من يتهمه بمجاملة الخليفة في كتابه، وذكر مثالاً، وهو قوله: «ومع ذلك نستطيع أن نؤكد من جهة أخرى أنَّ ابن إسحاق عالج في كتابه حادثاً لا يمكن أن يرضي الخليفة نذكره: ذلك هو الدور الذي قام به جدّه العباس في وقعة بدر إلى جانب خصوم النبي المكيين، ويؤكد ابنُ إسحاق ذلك الدور بوضوح، ويذكر العباس بين أسرى بدر». ثم علّق على ذلك بكلام كان منه: أنَّ ابن إسحاق: «لم يذهب بعيداً إلى حدِّ الموافقة على اختصار الدور الذي قام به العباس في بدر، كما فعل ابن هشام والواقدي فيما بعد». وهو في النص الأول، وهذا النص – هنا – يتهم الواقدي وابن هشام بحذفهما حادثة أسر العباس في بدر مجاملة للخلفاء، بعكس ابن إسحاق الذي ذكرها. والذي ذكره ابن إسحاق عن موضوع الأسر لم أجده في القطعة الموجودة من سيرته، ولكن نقلتها بعض المصادر وعبارته: « قال ابن إسحاق: حدثني بعض أصحابنا عن مقسم، عن ابن عباس قال : كان الّذي أسر

(١) ابن هشام، السيرة النبوية، ج١،ص١٠٩ .
(٢) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٨٣ .

العباس أبو اليسر كعب بن عمرو، وكان أبو اليسر مجموعاً، وكان العباس رضي الله تبارك وتعالى عنه رجلاً جسيماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس : افْدِ نفسَك وابني أخيك: عقيل بن أبي طالب ، ونوفل بن الحارث...»[1].

وهذا الخبر بنصه لم ينقله ابن هشام، وإن كان «هوروفتس» يقصد من كلامه هذا الخبر، فكان ينبغي أن يبين أنّ ابن هشام لم يذكر هذا الخبر، لكن أن يتهم ابن هشام بمجاملة العباسيين بحذفه فإننا نرد عليه بأنّه لو رجع إلى سيرة ابن هشام لوجده نقل عن ابن إسحاق عبارة تفيد أسر العباس، وهي أنَّ ابن هشام قال: «قال ابن إسحاق: وحدثني العباس بن عبدالله ابن معبد عن بعض أهله عن ابن عباس أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه يومئذ: إنِّي قد عرفت أنَّ رجالاً من بني هاشم وغيرهم قد أخرجوا كَرْهاً، ولا حاجة لهم بقتالنا، فمن لقي منكم أحداً من بني هاشم فلا يقتله، ومن لقي أبا الْبَخْتَرِيّ بن هشام بن الحارث بن أسد فلا يقتله، ومن لقي العباس بن عبد المطلب، عمَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقتله؛ فإنه إنما أخرج مُستكرَهاً، قال: فقال أبو حذيفة: أنقتل آباءنا وأبناءنا وإخوتنا وعشيرتنا ونترك العباس؟ والله لئن لقيته لألحمنَّه السيف. قال ابن هشام: ويقال: لألجُمَنَّه السيف. قال: فبلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لعمر بن الخطاب: يا أبا حفص، قال عمر: والله إنه لأول يوم كناني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي حفص، أيضرب وجه عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسيف؟ فقال عمر: يا رسول الله، دعني فلأضرب عنقه بالسيف، فوالله لقد نافق، فكان أبو حذيفة يقول: ما أنا بآمن من تلك الكلمة التي قلت يومئذ، ولا أزال منها خائفاً إلا أن تكفّرها عني الشهادة، فقتل يوم اليمامة شهيدا»[2].

وهذا يدل دلالة واضحة على التحامل على كتاب السيرة والتشكيك فيهم من جهة، ويدل من جهة أخرى على أنَّ «هوروفتس» لم يقرأ سيرة ابن هشام، ولو قرأها لعرف أنّ ابن هشام نقل خبر أسر العباس عن ابن إسحاق نفسه، ولكنّه اعتمد على بلديّه

(١) إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع،ج١٢، ص١٦٩ .
(٢) ابن هشام،السيرة النبوية،ج٣، ص١٧٧ .

المستشرق الألماني «فيك» الذي ألّف كتاباً عن ابن إسحاق، فقلده في ذلك تقليداً أعمى جرّه للوقوع في خطيئة الانتقاص من شخص ابن هشام، والانتقاص – أيضاً – من موضوعيته.

ب – اتهاماته لابن إسحاق بأنَّه من أصل كتابي، مستخدماً منهج التشكيك دون أن يجزم، حيث قال هوروفتس في ترجمة ابن إسحاق: «وقد ظهر ابن إسحاق –أيضاً – من أسرة من الموالي، وأُرسِل جده يسار الذي ربما كان عربياً مسيحيّاً، عند الاستيلاء على عين التمر في العراق عام ١٢هـ، مع الأسرى الآخرين إلى المدينة، وصار رقيقاً عند بني قيس بن مخرمة بن المطلب، وأعتِق بعد اعتناقه الإسلام»[١].

وهوروفتس عندما يرجع إلى أصله ويريد أن يثبت أصل ابن إسحاق المسيحي لا ندري إن كان يريد أن يبين لنا أنّ ابن إسحاق تأثر في كتابته للسيرة بتلك الأصول، وعلى كل حال فإنَّ القارئ للسيرة لا يجد شيئاً من هذا، وهو كما ذكر «حميد الله» بأنّه ظنّ لبعض المستشرقين، ودفعه بأن معرفة «ابن إسحاق» بالإنجيل تعلمه من علماء عصره، لا من أجداده[٢].

الفرع الثالث

اتهاماته للواقدي

أ – سرقة ابن إسحاق:

ذكر «هوروفتس» في أثناء حديثه عن مصادر الواقدي أنَّه استفاد من ابن إسحاق كثيراً، فقال: «ولا يمكن الشكّ في أنّ الواقدي استخدم كتاب ابن إسحاق، ولعله أخذ منه أكثر من أي شخص آخر ممن تقدمه، ومن الممكن: أن يكون ذلك سبب عدم ذكره؛ لأنّه لم يرغب في جعل ما أخذه واضحاً بارزاً، بالإكثار من ذكر اسمه ، وأرضى نفسه

(١) هوروفتس،المغازي الأولى،ص٧٦.

(٢) مقدمته على السير والمغازي لابن إسحاق (رواية يونس بن بكير) ص: يح.

بضمّه إلى تلك المراجع، غير المذكورة التي يقول عنها في نهاية قائمته: «وغيرهم قد حدثني أيضاً»[1].

ويرد على هذا الزعم بأنَّ الواقدي ولد في أول سنة ثلاثين ومائة، كما نقل عنه تلميذه ابن سعد[2]، فإذا علمنا هذا ثم علمنا أنَّ الواقدي صنف مغازيه في المدينة، وأنَّ ابن إسحاق خرج من المدينة قبل ذلك بكثير، يتبين بطلان ما نسبه هوروفتس إليه. فقد نقل الذهبي عن أبي سعيد بن يونس قال: «قدم ابن إسحاق الإسكندرية سنة خمس عشرة ومائة»[3]، فيكون الواقدي ولد بعد خروج ابن إسحاق من المدينة بخمسة عشر عاماً.

وعلى كل حال هذا زعم عام يعوزه الإثبات، وهو كلام ظهور سقوطه يغني عن تعنّي إسقاطه، بل أثبتت بعض الدراسات المتخصصة بطلانه، ومن ذلك: ما ذكره عبدالعزيز السلومي[4]، حيث بين ذلك في رسالته عن الواقدي في المبحث الثالث بعنوان: نفي تهمة سرقة الواقدي من كتاب ابن إسحاق في السيرة . وأبطل ذلك بالأدلة، ورد على شبهة عدم ذكره لابن إسحاق، كما ناقش مسألة التشابه بينهما، ثمّ ذكر أمثلة لاستقلال المصدرين.

ب – محاباة بني العباس:

ذكر «هوروفتس» أنَّ الواقدي عاش في رضى الخلفاء العباسيين، ثم قال بأنّه «من الواضح: أنّ احترام البيت الحاكم هو سبب حذفه اسم العباس من قائمة خصوم النبي المأسورين في بدر، ووضعه «فلاناً» بدلاً من اسم العباس في قائمة الذين أمدوا جيش قريش بالمؤن (المُطْعِمين). وكذلك ذكر الواقدي الرواية القائلة بأنّ العباس كان في صدر قائمة العطاء التي كتبها عمر، إرضاء للبيت الحاكم»[5].

---

(١) هوروفتس،المغازي الأولى، ص ١٢١ .

(٢) الطبقات الكبرى، ج٥ ،ص٤٣٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص ٥٨ .

(٤) عبد العزيز بن سليمان السلومي، الواقدي وكتابه المغازي، منهجه ومصادره، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٥هـ، ص١٧٦–ص١٨٨.

(٥) هوروفتس، المغازي الأولى، ص١٢٦ .

أما ما ذكره هوروفتس عن الواقدي أنه حذف ذكر العباس في الأسرى: فغير صحيح من وجوه :

الأول : أنّ الواقدي روى بالسند عن محمود بن لبيد أسماء أسرى بدر، ولم يذكر فيهم العباس[١] .

والثاني : أنّ الواقدي لم ينفرد بذلك، فها هو ابن هشام– وهو من هو في السيرة – لم يذكر العباس كذلك في أسرى بدر[٢] فهل ذاك محاباة للعباسيين أيضاً !.

والثالث: أن عدم ذكر العباس عند من لم يذكره « لأنه كان أسلم ، وكان يكتم إسلامه خوف قومه في ما ذكر عنه» كما قال ابن أبي الركب الخشني[٣].

المبحث الثالث

أخطاء منهجية، وعلمية

المطلب الأول

مفهوم المغازي

درج المؤلف في جميع الكتاب على استعمال لفظ المغازي دون السيرة إلا ما ندر، ولعله قلد في ذلك الواقدي الذي سمى كتابه بهذا الاسم، وقام المؤلف بدراسته في رسالة الدكتوراه له. وذكر المؤلف أنّ المغازي هي الحروب، وأنَّه ينبغي أنْ يقصر معنى هذا اللفظ على المعنى الخاص بأعمال النبي والصحابة الحربية، وإن كان يطلق في الغالب على سيرة النبي جميعها[٤].

وسبق في التعريف بالكتاب أنّ المترجم ذكر أنَّ اسم الكتاب باللغة الانجليزية:

---

(١) مغازي الواقدي، ص١٣٨ .
(٢) ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج٢ ص ٣ .
(٣) ابن أبي الركب،الإملاء المختصر في شرح غريب السير ص ١٧٥.
(٤) هوروفتس، المغازي الأولى، ص٢ .

« Early biographies of the prophet and their authors، فترجمه نصار إلى المغازي الأولى ومؤلفوها. لكن الناظر في الترجمة يعلم أنّ الترجمة تعني» كتب السيرة الأولى ومؤلفوها. ولكن المترجم ذكر أنّه آثر لفظ المغازي على السير؛ لأنَّ المؤلف»هورفتس» استعمل لفظ المغازي في الصفحة الثانية من كتابة وكتبه بالحروف اللاتينية في أصله الأوروبي[1].

وراح المترجم يبين وجاهة استعمال لفظ المغازي ودلالته على حياة النبي صلى الله عليه وسلم بأكملها، فبين أنّه في أصله يعني الغزوات أي الحروب التي اشترك فيها الرسول بالقتال، ثم اتسع هذا اللفظ فتوسع توسعاً أولياً فشمل حياة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة؛ لأن الغزوات حصلت فيها، ثم توسع توسعاً آخر حتى شمل حياة النبي بأكملها، بناء على أنّ المدينة تمثل فترة الجهاد الحربي، ومكة تمثل فترة الجهاد السلمي.

وما ذكره نصار صحيح؛ لكن لا بدّ أن أضيف أنّ بعض كتاب السيرة فرقوا بين المغازي والسير، مثل ابن عبد البر النَّمَري (٤٦٣هـ): الدرر في اختصار المغازي والسِّير، وابن سيد الناس (٧٣٤هـ): عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، كما أنّ الواقدي لما سمى كتابه المغازي بهذا الاسم لم يخرج عن مضمونه، فلم يذكر فيه إلا السرايا والغزوات التي حصلت بعد الهجرة. كما أن ما ذكره نصار من أن سبب إطلاق لفظ المغازي على حياته صلى الله عليه وسلم بأكملها إنما كان بناء على أن المدينة تمثل فترة الجهاد الحربي، ومكة تمثل فترة الجهاد السلمي فيه نظر، وفيه خروج عن ظاهر لفظ المغازي، كما أنّ إطلاقه عند بعضهم قد يكون من باب التغليب والأهمية، فقد أخذت غزواته صلى الله عليه وسلم مساحة واسعة من سيرته، بل كان لها الأثر الأكبر في حياته صلى الله عليه وسلم من حيث قيام الدولة واستقرارها ونشر الدعوة والقضاء على الوثنية.

---

(١) مقدمة حسين نصار لكتاب المغازي الأولى ومؤلفوها ،صفحة: ط . وسأبين الفرق بين السير والمغازي في المبحث الثالث بشيء من التفصيل.

ولما ناقش «هوروفتس» كون وهب بن منبه له كتاب في المغازي ذكر مجموعة من مصنفاته مثل الإسرائيليات، وأخباره التي كانت في أحاديث الأنبياء، وكتاب الملوك من حمير وأخبارهم وغير ذلك». والفتوح والقدر، ثم قال: «وتبعد جميع كتابات وهب التي ذكرناها حتى الآن عن المغازي التي نناقشها في هذا المقال، ولكننا إذا فهمنا لفظة المغازي بمعناها العام كما ينبغي طبقاً لاستعمال اللغة في الأيام الأولى من الإسلام وتوسعنا فيها لتشمل حياة النبي جميعها، فإنَّ كتابات وهب هذه تدخل في نطاق بحثنا، لأنّها مدخل إلى سيرة النبي، كما ترتبط بالرسالات قبل محمد»[1].

والذي نراه أنَّ لفظ المغازي كان يطلق عند كثيرين على ما يسمى بالسيرة النبوية، بحيث يتجاوز الغزوات، وإن كانت المغازي داخلة في مضمونها بشكل رئيس. ولعل تفسير اقتصار بعضهم على تسمية حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمغازي ويعني بها السيرة من باب التغليب؛ لأنَّ أغلب الأحداث وأهمها وأخطرها يرجع إلى المغازي[2].

ويرى محي الدين مِسْتو أنّه لا ترادف ولا تلازم بين كلمتي السيرة والمغازي، وإن كانت المغازي تشكل فترة زمنية ثرية بالمواقف والأحكام من حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن أعداء الإسلام من المستشرقين المغرضين يصرُّون على هذا الاقتران ؛ للإيحاء بأنّ المغازي والحروب هي المفتاح للسيرة، والضوء الذي يتيح للدارس فهمها والتعرّف على أصلها، والمراجع الأساس من كتب الحديث تؤكّد عدم التلازم ففي الموطأ نجد كتاب الجهاد، وفي صحيح البخاري نجد التفريق أوضح، حيث ذكر كتاب الجهاد والسير، وكتاب المناقب، وكتاب المغازي[3].

---

(١) هوروفتس، المغازي الأولى، ص٣٤ .

(٢) وانظر غير مأمور: مصادر السيرة وتقويمها، لفاروق حمادة ص٤٦ .

(٣) محي الدين مستو، مناهج التأليف في السيرة النبوية خلال القرون الأربعة الأولى من الهجرة النبوية، ص٦٩ .

المطلب الثاني

تحديد مصادر أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله

ذكر هوروفتس أنَّ في الأدب العربي ميادين ثلاثة ينبغي أنْ تعدَّ مصادر لأقوال النبي وأفعاله وهي: كتب الحديث، والسيرة، والتفسير»[1]. وفي الحقيقة ما ذكره صائب غير ما يتعلق بكتب التفسير، فهو إقحام يهدف من ورائه للطعن بالسيرة والحديث، فالروايات الموجودة في التفسير كثير منها ضعيف وفيها من الإسرائيليات ما فيها، وثمة روايات مأخوذة من كتب الحديث أو السير والمغازي فيرجع فيها إلى مظانها؛ فالمنهج العلمي يحتم دائماً الرجوع إلى المصادر الأولى للمعلومة، فتوثيق الحديث يكون من كتب الحديث، وهكذا. وأما السيرة: فجزء منها – كما هو معلوم – موجود في كتب المصنفات الحديثية، وورد على شكل روايات مسندة، لكنَّها لا ترد أحداثها بشكل متسلسل كما في كتب السيرة، بل يذكر المصنف ما يتوافق مع شرطه في الكتاب دون تسلسل منطقي للأحداث ولا ترتيب.

المطلب الثالث

جزمه بمنهج واحد للكتابات في السيرة

ذكر هوروفتس في أثناء مقارنته بين كتب الحديث وكتب السيرة والتفسير أن «كتب السيرة تورد الروايات مرتبة على السنين، بحسب وقوع الحوادث التي تشير إليها الأحاديث»[2].

وهذا أغلبي غير مطّرد؛ فإنه وإن صحَّ أنَّ كثيراً من كتب السيرة والتاريخ التزمت بهذا النوع من الترتيب، حيث اتبعت منهج التاريخ الحولي بمعنى ترتيب أحداث السيرة والتاريخ الإسلامي على حسب السنوات الهجرية، فيذكرون حوادث كل سنة على

(١) هوروفتس، المغازي الأولى، ص ١.
(٢) هوروفتس، المغازي الأولى، ص ١ .

حدة، دون النظر إلى الموضوع، إلا أنَّ بعض كتب التاريخ وكتب السيرة المتخصصة اتبعت الترتيب الموضوعي على حسب التاريخ، فتسرد الأحداث على حسب التسلسل الزمني لكن ببيان الموضوع، كما يقولون: هجرته صلى الله عليه وسلم،غزوة بدر،غزوة أحد وهكذا، فيذكر الموضوع على حسب التسلسل الزمني، بخلاف المنهج الذي اتبع في بعضها من ذكر حوادث السنة الأولى، ثم حوادث السنة الثانية وهكذا.

ومنها: – كما لا يخفى على الباحثين – قد اتبعت المنهج الموضوعي، ككتب الشمائل، والدلائل وغيرها.

المطلب الرابع

عناية أهل المدينة بالموسيقى

من الأمور التي ذكرها هوروفتس في كتابه : عناية أهل المدينة بالموسيقى، حيث قال في أثناء حديثه عن مصنف أبان بن عثمان في المغازي : «ولم تقصر عناية أهل المدينة على العلوم الدينية وحدها، بل عنوا أعظم عناية بالموسيقى والشعر». ثم خَطَّأ مَن ظنَّ أنَّه لا توجد صلة بين العلماء الدينيين والشعر، وبين أنَّ هناك من العلماء من برز في الشعر، وذكر أشهر مثل على ذلك وهو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، حفيد عتبة بن مسعود، الذي حارب مع النبي في أحد. ثم نقل من كتاب الأغاني للأصفهاني شيئاً من شعره الذي يتضمن حبه لامرأة هذلية ، ودعوته فقهاء المدينة الستة ليشهدوا على حبه لها[1].

فأما ما ذكره «هوروفتس» عن عناية أهل المدينة بالموسيقى: فهو إطلاق لا دليل عليه، والذي ثبت في هذا الأمر: أنَّ طائفة من أهل المدينة أباحوا الغناء، كما أباح بعض أهل العراق النبيذ. وهو رأي لا يؤخذ به عند العلماء، بل لا يمثل إلا القلة الفساق منهم كما نقل عن مالك. قَالَ عِيسَى بْنُ إِسْحَاقَ الطَّبَّاعُ : سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا يَتَرَخَّصُ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ

(١) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٦، ص٧ .

الْمَدِينَةِ مِنْ الْغِنَاءِ ؟ فَقَالَ : إنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ»[1]. كما نقل عن مالك أنَّه قال : «أكره الدِّفاف والمعازف في العُرس وغيره»[2].

وهناك قاعدة في التعامل مع بعض الآراء أطلقها الإمامُ الأَوزَاعِيُّ ، حيث قال الذهبيُّ : «ومَن تتبَّع رُخَص المذاهب، وزلاَّتِ المجتهدين، فقد رَقَّ دينه، كما قال الأَوزَاعِيُّ أَوْ غيرُه: مَنْ أَخَذَ بقول المكِّيِّين فِي المُتعة، وَالكوفيِّين فِي النَّبيذ، وَالمدنيِّين فِي الغناء، والشَّاميِّين فِي عصْمة الخلفاء، فقد جمع الشَّرَّ»[3].

ولذلك أن يُنسب الإجماع إلى أهل المدينة على إباحة الموسيقى والغناء لا صحة له، وإنَّما يبدو أنَّ بعضهم كان يرى إباحة ذلك.

قال ابن تيمية: « وإنْ نُقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم أنَّه سمع الغناء فلم يقل أحد منهم أنَّه مستحب في الدين ومختار في الشرع أصلا، بل كان فاعل ذلك منهم يرى مع ذلك كراهته، وأنَّ تركه أفضل، أو يرى أنه من الذنوب، وغايته أن يطلب سلامته من الإثم، أو يراه مباحاً كالتوسع في لذات المطاعم والمشارب والملابس والمساكن، فأما رجاء الثواب بفعله والتقرب إلى الله فهذا لا يحفظ عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل المحفوظ عنهم أنهم رأوا هذا من ابتداع الزنادقة»[4].

وأما ما ذكره المستشرق هوروفتس من شعر عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وحبه لتلك المرأة الذي قال فيه:

أحِـبُّـك حبًّـا لو علمتِ ببعضـه ... لَجُـدْتِ ولم يَصعُبْ عليكِ شَديدُ

وحُبُّـكِ يـا أُمَّ الصبيِّ مُدَلِّـهي ... شَـهيـدي أبـو بكر وأيُّ شـهيدِ

ويعلم وَجْدِي القاسمُ بن محمد ... وعُرْوَةُ ما ألقَى بكـم وسَعيـدُ

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٠، ص٣٣٦ .
(٢) عليش، منح الجليل شرح على مختصر خليل، ج٣، ص٥٣٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٩٠ .
(٤) ابن تيمية، الاستقامة، ج١، ص٢٣٧ .

ويعلم ما أُخْفِي سليمانُ علمَــه وخــارجــةٌ يُبْدِي لنــا ويُعيــدُ

متى تَسألي عمَّا أقول فَتُخْبَري فللحبِّ عنــدي طــارفٌ وتَلِيدُ

فقد اطلعنا على مقال للشيخ حبيب عبد القادر السندي بين فيه أمر هذا الشعر من حيث صحة نسبته إلى عبيد الله، فذكر بشكل موجز أنَّ ذلك الشعر لا تصحُّ نسبته إليه للأمور الآتية:

١- الناظر في ترجمته يجد التناقض بين مضمون شعره وزهده وصلاحه وتقواه.

٢-إسناد الأبيات موضوع؛ لأنّ فيه أبا الفرج الأصفهاني، كذّبه بعضهم. وأيضاً ذكوان القرشي والد أبي الزناد لم يجد له ترجمة غير قول ابن حجر إنَّه قيل: إنّه كان أخا أبي لؤلؤة قاتل عمر.

٣- ما ذكر أنَّ ابن سعد نقل ما يفيد نسبته إلى قول الشعر جاء من طريق الواقدي، والواقدي متروك.

هذه خلاصة ما قاله السندي في إبطاله نسبة تلك الأبيات لعبيد الله[1].

وفي الحقيقة يبدو لنا أنَّ السندي تعجّل في حكمه على كل ما ذكر: من نفيه قول الشعر عن عبيد الله، ومن تضعيفه للأبيات التي قالها. فقد ذكرها ابنُ عبد البر وغيره في كتبهم بإسناد يلتقي مع إسناد الأصفهاني لكن ابن عبد البر لم يضعفه، وبالتالي ظهر لي أنّ العلة عند السندي هو أبو الفرج الأصفهاني، فإذا ثبت من طرق غيره تزول العلة.

والأمر الآخر فقد ثبت عنه الشعر واشتُهر، فتضعيف ذلك عنه لأنَّ الواقدي روى ذلك أمر لا يجوز؛ لأنّ أمره في الشعر مُشتَهر، وفي ذلك قال ابن عبد البر: «**وعبيد الله هذا يُكنَّى أبا عبد الله، كان أحد الفقهاء العشرة ثم السبعة الذين عليهم كانت الفتوى تدور بالمدينة، وكان عالماً فاضلاً، مقدّماً في الفقه، شاعراً محسناً، لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا - فيما علمت - فقيه أشعر منه، ولا شاعر أفقه منه، في الذين لا علم لهم غير الشعر وصناعته من يقدم عليه فيه، وللزبير بن بكار**

(١) مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٦، ج٦، ص١٢٧-١٣٠.

القاضي في أشعاره كتاب مفرد»[1]. ثم أسند ابن عبد البر إلى ابن عيينة أنه قال: «قيل لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة تقول الشعر وأنت فقيه! قال: هل يستطيع الذي به الصدر إلا أن ينفث»[2]. وقد ذكر ابن عبد البر من شعره كثيراً.

المطلب الخامس

روايات تدل على جواز الاختلاط بين الرجال والنساء

حاول «هوروفتس» إقحام أمور لا ندري وجه علاقتها بتراجم المؤلفين في المغازي، وبخاصة أمور لا تنسجم مع أفكارهم الدينية، ومن ذلك ما قاله في ترجمة عبد الله بن أبي بكر ابن حزم : «ويجدر بنا أن نذكر الطريقة التي حصل بها ابن إسحاق – وهو تلميذ لعبد الله – على أحد هذه الأحاديث من «عَمْرَة»، لنلقي الضوء على اختلاط النساء بالرجال في تلك الأيام». ثم ذكر حادثة، فيها: أنَّ عبد الله بن أبي بكر أمر زوجه أن تحدث ابن إسحاق ما سمعته من عمرة بنت عبدالرحمن[3].

وكما نلحظ فإنَّ الذي يقصده هذا المستشرق أنَّ الاختلاط كان مباحاً، دون تفريق بين اختلاط واختلاط ، ولكن الاختلاط في الشريعة منه ما هو حرام، ومنه ما هو مباح بشروط، والذي ذكره: اختلاط مباح، فالبيئة التي يتحدث عنها هي بيئة نظيفة ومحترمة، تربى فيها أولئك على هدي النبوة، ثم الحديث فيها فقط مخصوص بسماع أحاديث من تلك المرأة المتحجبة سمعتها من عمرة . كما أنّ السماع كان بحضور زوجها ولمقصد سام، هو سماع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا شكّ في جوازه.أما أن يطلق الكلام على أنّه مثال على اختلاط الرجال بالنساء: فهو في غير محله، ويراد منه أمراً آخر لا يخفى، كما تجدر الإشارة – هنا – أننا لم نقف في كتب الحديث والسيرة على رواية لابن إسحاق عن زوج عبد الله بن أبي بكر هذه، بل لم نجد

(١) ابن عبد البر،التمهيد،ج٩، ص٧.
(٢) ابن عبد البر،التمهيد،ج٩، ص١٠ .
(٣) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٤٣ .

لها ذكراً فضلاً عن رواية ، وإنما يروي عبد الله بن أبي بكر – وهو ابن مُحَمَّد بْن عَمْرو بن حزم الأَنْصارِيّ ، عن عُمَرة بنت عَبْد الرحمن وهي خالة أَبِيهِ [١].

المطلب السادس

اقتصاره على نص واحد لإثبات التأليف في السيرة

وهذا ما فعله في إثبات تصنيف أبان بن عثمان، فعندما ذكر أبان بن عثمان ذكره أول مُصنِّف للمغازي، واستدل بنص واحد هو: «وَكَانَ ثِقَةً، قَلِيلَ الْحَدِيثِ، إِلاَّ مَغَازِيَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَخَذَهَا مِنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، فَكَانَ كَثِيرًا مَا تُقْرَأُ عَلَيْهِ ، وَيَأْمُرُنَا بِتَعْلِيمِهَا»[٢].

وهذا النص أخذه من طبقات بن سعد الذي نقله عن الواقدي[٣]. فاكتفى بهذا النص الوحيد لإثبات تصنيفه، وهو نص موهم غير واضح، مما دفع بعضهم إلى تفسير ذلك فقال: «وحيث لا يوجد ذكر لمغازي «أبان» بل ولا نُقُول عنه، فلعل مرد ذلك إلى عدم وجود تلاميذ له يقومون بنشر علمه بعد مماته، ولم تنتشر في حياته فعفى عليها وحي النسيان»[٤].

وهناك بحث جيد بعنوان: «مصنف أبان بن عثمان بن عفان في المغازي بين الوهم والحقيقة» للدكتور ياسر أحمد نور، ذكر فيه ثلاثة شواهد تشكك في تصنيف أبان في المغازي وهي:

أولاً: عدم إشارة أيٍّ من كتب التاريخ التي عرضت لترجمة أبان إلى تصنيفه مؤلفاً في مجال المغازي.

ثانياً: عدم وجود أيِّ ذكر لمصنَّف أبان في المغازي لدى أصحاب كتب الفهارس الذين

---

(١) المزي ، تهذيب الكمال ، ج ١٤ ص ٣٤٩

(٢) هوروفتس،المغازي الأولى، ص٦ .

(٣) ابن سعد،الطبقات الكبرى،ج٥ ، ص٢١٠ .

(٤) الأعظمي: مغازي عروة، ص٢٧ .

عنوا برصد أسماء المؤلفات في شتى أنواع العلوم والمعارف: كابن النديم، وابن خير الإشبيلي، والسخاوي، وحاجي خليفة، وغيرهم.

ثالثاً: لم يُعثر – حتى الآن – على أيّة مرويات في المغازي نقلت عن أبان في كتب السيرة والتاريخ، ولا يصح ما ذكره بعض الدارسين من أن ابن سعد في الطبقات، والطبري في تاريخه، واليعقوبي في تاريخه، قد نقلوا مرويات عن أبان في المغازي، ذلك أن الذي نقل عنه ابن سعد واليعقوبي ليس أبان بن الخليفة الراشد عثمان بن عفان، ولكنه أبان بن عثمان البجلي الشيعي، أما الطبري فلم ينقل عن كليهما شيئاً من أخبار المغازي.

ثم ذكر الدكتور ياسر نصاً رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جارية المدني من أنَّ سليمان بن عبد الملك حينما كان والياً للعهد، قدم إلى المدينة سنة ٨٢ هـ، «فأمر أبان بن عثمان أن يكتب له سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومغازيه. فقال أبان: هي عندي قد أخذتها مصححة ممن أثق به فأمر بنسخها».

وعلق الدكتور ياسر بأنّ الناظر في هذا النص يطمئن إلى صحة الاحتمال الثاني، وهو أن نسخة المغازي التي حازها أبان بن عثمان لم تكن من تصنيفه، بل من تصنيف شخص آخر أُبهِم اسمه. ثم شرح ذلك وفسّره بما ينفي وجود مصنف لأبان بن عثمان في المغازي[١]. ثم خلص إلى الترجيح إلى أنّ عروة بن الزبير هو مصنِّف نسخة المغازي التي حازها أبان[٢].

ونؤيد ما قاله ونوافقه عليه، حيث يصعب في ظل وجود نص واحد موهم، مع وجود أدلة تخالفه أن نثبت تصنيفاً لأبان في المغازي.

(١) مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة،العدد ٢٩، ص٩٥، ص٩٧.
(٢) مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد ٢٩، ص٢٠٢.

المبحث الرابع

أخطاء في المنهج

المطلب الأول

عدم الموضوعية

وهذا ظهر مما سبق من التحكم في المصادر، والاعتماد على كتب غير متخصصة في المعلومة التي ينقلها، والابتعاد كثيرا عن المصادر الصحيحة، وإذا اعتمد على بعض كتب السيرة نجده يجاوز الموضوعية في اعتماد المعلومة منها، أو في النقل منها. كما اعتمد كثيراً على كتب الأدب، ومن أهمها: الأغاني للأصفهاني الذي أكثر من الأخذ منه[1]، كما نلحظ منه اجتزاء النصوص، وتحريف بعضها، والتركيز على بعض الجوانب التي تشوه صورة المؤلف أو المجتمع الإسلامي. كما تناول المؤلف أموراً خطيرة، وحساسة للغاية، والمنهج العلمي الصحيح كان يقتضي منه: أن يتعامل بدقة وأمانة مع كل كلمة ينطق بها في كتابه، وللأسف؛ فانّ من ينظر في كتابة يجد فقرات بكاملها لا توثق، ولا ندري هل اعتمد على أخذها من مستشرقين قبله وأعاد صياغتها، أو أنه لكثرة ما قرأها في كتب غيره من المستشرقين ظن أنها من البدهيات التي لا توثَّق.

المطلب الثاني

الخروج عن موضوع الكتاب، وإقحام مسائل لا علاقة لها بالسيرة

من الأمور التي تُؤخذ على منهج المؤلف المستشرق: أنّه خرج عن موضوع كتابه مما لا حاجة له، حتى إن الناظر فيه ليظن أنَّ الكتاب في غير ما عنون له المؤلف، وعادة إذا ما خرج المؤلف عن موضوع كتابه يسرع في العودة ولا يطيل في ذلك، لكن «هوروفتس»

(١) انظر مثلا ص٢٤.

أكثر من ذلك حتى أصبح سمة غالبة على كتابه، ومن ذلك:

أ- أفاض في الحديث عن اهتمام أصحاب المغازي الأولى وعلماء المسلمين بالشعر وذكر نماذج من ذلك، حتى إن القارئ لما كتب ليخيّل له أن موضوعه أشعار العلماء والفقهاء.لكن هذا لا يعني أن جميع ما ذكر عن الشعر لا حاجة له، بل كان أحياناً يبين أن بعض المؤلفين ادخل أشعاراً خاصة بتلك الحوادث في السيرة[1]، لكن الأغلب لا علاقة له بذلك.

ب- استغلاله نصوصاً في غير محلها، كما سبق في حديثه عن جواز الاختلاط عند المحدثين، وكذلك حديثه عن انتشار الموسيقى في أهل المدينة.

المطلب الثالث

عدم استقصائه المؤلفين في المغازي

فالذين ذكرهم في كتابه هم : أبان بن عثمان،وعرة بن الزبير، وشرحبيل بن سعد، ووهب بن منبه، وعبد الله بن أبي بكر، وعاصم بن عمر، والزهري، وموسى بن عقبة، ومعمر بن راشد، ومحمد بن إسحاق، وأبو معشر السندي، والواقدي، وابن سعد.

وقد ذكر الأعظمي أنَّ هناك أكثر من ست وعشرين ممّن كتب في السيرة النبوية والمغازي، قبل عروة بن الزبير، وذكر منهم: ابن عباس، وسعيد بن سعد بن عبادة، وسهل بن أبي حثمة، وغيرهم[2].

وهذا لا شك مأخذ كبير عليه، وللأسف يبدو أن هذا الأمر وقع فيه بعض الباحثين دون تحقيق ، أو تدقيق ، من حيث إطلاق الأولية في التأليف في السيرة لعروة بن الزبير، حيث قال أحد الباحثين عن مغازي عروة: «هو أول كتاب صنف في المغازي والسير على الإطلاق، إن لم يكن أول كتاب صنف في الإسلام»[3].

---

(١) انظر مثلا ص٢٥.

(٢) الأعظمي محمد مصطفى، مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، عروة بن الزبير، المقدمة.

(٣) المطيري، حاكم، عروة بن الزبير وكتاب المغازي دراسة ومقارنة، بحث محكم في مجلة كلية الدراسات

وقد مرّ معنا في الحديث عن أبان أنَّ بعضهم عدّه أول من صنف، وقد بينا أن هناك من شكك أصلاً في كون أبان بن عثمان صنّف كتاباً في المغازي، والله تعالى أعلم.

الخلاصة : أهم معالم منهج هوروفيتس في كتابه

من خلال عرض قضايا الكتاب وطريقة صاحبه فيه تبين لنا: عدم صحة ما أطلقه بعض الباحثين من اعتدال الاستشراق الالماني، وانه استشراق علمي، بدليل وجود اهتمام منه بمصادر الدراسات الاسلامية من تحقيق وتأليف، وأيضاً لانه استشراق لم يأت مع الاستعمار، هذا ما أطلقه بعضهم كما أشرنا إليه في مقدمة البحث، والناظر بموضوعية في طريقة عرض المؤلف لكتابه يجد خلاف هذا الإطلاق، بل يجد منهجاً يصادم الموضوعية والانصاف:

- حيث وجدناه انتقائياً: فهو ينتقي ما يحلو له من معلومات تخدم فكره، وظهر هذا جلياً فيما كتبه عن أعلام السيرة مثل أبان، فأخذ من النصوص الضعيفة ما يشوه سيرته، وترك نصوصاً صحيحه مشتهرة عن سيرته، هي الأصح والأشهر.
- ووجدناه متعجلاً: فرأينا سهولة وسرعة إطلاقه الاحكام لمجرد وقوفه على نص حتى دون تمحيص وتحقيق، وظهر هذا جلياً في كثير من كتابه، وفي معالجاته لسيرة الزهري وابن إسحاق وغيرهما، كما بيناه في محله.
- ووجدناه يركّز على تشويه سيرة علماء السير والمغازي، في كتاب خصصه عن الحديث عن مصادر المغازي الأولى، والقارئ لكتابه سيخرج بنتيجة مفادها: أنّ من جمع السير والمغازي الاولى غير عدول، حيث وصف أبان بن عثمان بالهزل وغيره، وصف الزهري بتركه نصوصا في السيرة لمصالح شخصية ومجاملة للخلفاء، ووصف ابن إسحاق بالسفه وغيره. واعتمد إما على نص ضعيف، أو فهم ضعيف، فكيف لنا بعد هذا أن نصفه بالاعتدال الذي كان يقتضي منه أنْ يحقق

الإسلامية والعربية ـ جامعة الأزهر ـ الإسكندرية العدد ٢٦. وبحثه موجود في موقعه:(www.dr-hakem.com)

المسائل، ويرجع الى المصادر الاصلية التي يعتمد عليها في سير هؤلاء العلماء، إلا أنْ يكون قاصدا ومبيِّتا للنية تجاههم.

ونستطيع القول: إنَّ الاعتدال الذي وصف به الاستشراق الالماني هو اعتدال مبطن، ظاهره رحمه وباطنه عذاب، ظهر ذلك من خلال هذا الكتاب، كما ظهر من خلال بعض الدراسات عن مستشرقين آخرين.

الخاتمة

الحمد لله الذي كفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد،

فهذه أبرز النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال تلك الجولة المتأنية في كتاب المغازي الأولى للمستشرق هوروفتس على النحو الآتي:

أولا: النتائج:

- الاستشراق الألماني وصفه بعضهم بأنّه إستشراق معتدل، ومن خلال هذه الدراسة تم إثبات عكس ذلك، فهوروفتس اعتمد كثيراً على جولد زيهر، وذكر روايات فيها تحامل على المحدثين والعلماء، ولم يختلف في هذا كثيراً عن غيره.
- أظهرت الدراسة أنه لا يمكن الاعتماد كثيراً على ما ذكره هوروفتس من معلومات عن تراجم أصحاب السير، لعدم اعتماده على مصادر أصيلة، ولنقله عن غيره من المستشرقين، ولاجتزائه النصوص لتشويه صورة المؤلف.
- فات المؤلّف كثيرٌ من ذكر المدونات الأولى في المغازي في زمن الصحابة والتابعين.
- سعى هذا المستشرق في كثير من المواضع إلى التركيز على روايات مختلف فيها ومشكوك فيها تشكك في نزاهة أصحاب المغازي وتشوه صورتهم.
- أقحم المؤلف مسائل لا علاقة لها بالمغازي من قريب أو بعيد كالموسيقى والشعر وغير ذلك.
- إن إكثار عدد من الباحثين من الاعتماد على كتاب هوروفتس في بيان كتب المغازي الأولى ليس له ما يسوّغه في ظل وجود كتب أصيلة ذكرت تلك المؤلفات وزادت عليها مع تحقيق نصوصها.
- اعتماد المؤلف على نص واحد مشكوك فيه أو يحتمل التأويل في إثبات التصنيف في السيرة، وهو أمر أضعف نسبة التصنيف في السيرة إلى بعض مَن ذكرهم.

ثانيا: التوصيات: يوصي الباحثان من خلال ما قاما به من دراسة بما يأتي:

١- الاهتمام بالإستشراق الألماني والبحث في موقفه من السنة النبوية وسيرته صلى الله عليه وسلم من خلال تناول مؤلفات أخرى.

٢- جمع الدراسات الاستشراقية المنصفة ونشرها من قبل متخصصين.

٣- استقصاء كتب المغازي الأولى وتحقيق ذلك تحقيقاً موضوعياً يختلف عما نهجه هوروفتس في كتابه.

المراجع والمصادر

- الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث الشريف ، الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .
- الأعظمي، محمد مصطفى، مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، عروة بن الزبير، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨١م.
- بدوي، عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين ،بيروت،دار العلم للملايين،ط٣، ١٩٩٣م.
- ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم،الاستقامة،تحقيق :محمد رشاد سالم،جامعة الإمام محمد بن سعود،ط ١، ١٤٠٣هـ.
- _____، مجموع الفتاوى، تحقيق :أنور الباز وآخر، دار الوفاء، ط٣، ٢٠٠٥م.
- الترمذي ،
- ابن حجر،أحمد بن علي،الإصابة في تمييز الصحابة،تحقيق :علي البجاوي،بيروت، دار الجيل،ط ١، ١٤١٢هـ.
- _____،مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، ط، ١٣٢٦هـ .
- ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل،المسند ، تحقيق :: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، ط ١، هـ١٤٢١- ٢٠٠١م.
- حمادة، فاروق، مصادر السيرة وتقويمها، الدار البيضاء،دار الثقافة، ط ١، ١٩٨٠م.
- الحموي، ياقوت ، معجم البلدان، بيروت، دار الفكر.
- ابن أبي خيثمة ، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة ، التاريخ الكبيرالمعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة ، ط ١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي،

ط٩، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤١٣هـ .

_____، المغني في الضعفاء ،(د.ن.)، (د.م) : ١٩٧٠.م

_____، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ط ١، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

- ابن أبي الركب، مصعب بن محمد (أبي بكر) بن مسعود الخشنى الأندلسي ، الإملاء المختصر في شرح غريب السير ، استخرجه وصححه: بولس برونله ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، د.ط ، د.ت .
- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- زقزوق ، عمار ، وهب بن منبه (١١٤هـ) ودوره في الكتابة التاريخية. رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا،قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
- السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٩٨٥م.
- ابن سعد، محمد بن منيع، الطبقات الكبرى،تحقيق :إحسان عباس، بيروت،دار صادر، ط١، ١٩٦٨م.
- السلومي، عبد العزيز بن سليمان، كتاب الواقدي وكتابه المغازي منهجه ومصادره، الناشر: عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة: الأولى – سنة الطبع: ١٤٢٥هـ.
- ابن سيد الناس، محمد بن عبد الله، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تحقيق: محمد الخطراوي، ورفيقه، المدينة المنورة، مكتبة دار التراث،ط١، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.
- أبو شعيشع، عبد المنعم صبحي، الاستشراق اليهودي، أسبابه، وأهدافه، وطرق مواجهته، مصر،دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى العلوي ورفيقه،مؤسسة قرطبة.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ، تاريخ دمشق ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
- عليش، محمد بن أحمد المالكي، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت،دار الفكر، ١٩٨٩م.
- لطفي السيّد، الاستشراق الألماني، النشوء والتأثير والمصائر، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٧م.
- المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق : د. بشار عواد معروف وآخرون ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١، ١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠م .
- مستو ، محي الدين ، مناهج التأليف في السيرة النبوية خلال القرون الأربعة الأولى من الهجرة النبوية،دمشق،دار الكلم الطيب،ط ١، ٢٠٠٠م.
- مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- المطيري، حاكم، عروة بن الزبير وكتاب المغازي دراسة ومقارنة، بحث محكم في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر - الإسكندرية العدد ٢٦.
- المقريزي، أحمد بن علي، تحقيق :محمد عبد الحميد، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٩م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق،الفهرست، بيروت، دار المعرفة،١٩٧٨م.
- نور، ياسر أحمد ، مصنف أبان بن عثمان بن عفان في المغازي بين الوهم والحقيقة، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة،العدد ٢٩.
- ابن هشام، عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق :طه عبد الرؤوف،بيروت،دار

الجيل،ط ١، ١٤١١هـ.
- هوروفتس: يوسف، المغازي الأُوَل ومؤلفوها، ترجمة: حسين نصار، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ط ١، ١٣٩٦هـ-١٩٤٩م .
- الواقدي، محمد بن عمر، المغازي، تحقيق:مارسدن جونس، بيروت، عالم الكتب.

والحمد لله ربّ العالمين